

الحكومة: الاتفاقية بحاجة الى تعديلات ضرورية

غيثس: عدم وجود اتفاق بشأن وضع القوات الأمريكية في العراق سيكون له عواقب وخيمة

واشنطن - بغداد / الوكالات

حذر وزير الدفاع الأميركي

روبرت غيئس من عواقب وخيمة في حال عدم التوصل إلى اتفاق سريع مع بغداد بشأن وجود القوات الأمريكية في العراق، فيما أعلنت الحكومة أنها تريد «تعديلات» على مسودة الاتفاقية الأمنية التي تنظم وجود هذه القوات.

وقال غيئس يوم امس الاول في مؤتمر صحفي، إن واشنطن لا تريد تغيير مشروع الاتفاق مع الحكومة الذي سيحكم وجود القوات الأمريكية في العراق على الرغم من المخاوف التي أثارها الساسة العراقيون.



الرئيسية.

وعلى صعيد متصل قال همام حمودي العضو البارز في الائتلاف إن أحد من عبروا عن شكوك خلال الأيام الأخيرة هو رئيس الوزراء نوري المالكي الذي لم يدل بعد بتصريحات علنية عن الاتفاقية.

وأبلغ حمودي مؤتمرا صحفيا أن رئيس الوزراء يقول إن ما أعطوه الأميركيون باليد اليمنى أخذوه باليد اليسرى. وضرب مثلا فيما يتعلق بانسحاب القوات الأمريكية قائلا إن الاتفاقية تقول إن الأميركيين ينسحبون من المدن والقرى العراقية في حزيران ٢٠٠٩ إذا كان الوضع الأمني يساعد على ذلك، لكن من الذي سيحدد هذا الأمر؟

وكان رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري قد قال ان العراقيين يرفضون الاتفاقية الأمنية المطروحة بصيغتها الحالية.

وقال الجعفري، خلال اجتماعه مع الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد في طهران الإثنين الماضي، ان الاحتجاجات التي شهدها العراق في الأيام الأخيرة «بينت رفض العراقيين الصريح لها».

واضاف، في تصريحات اخرى نقلتها وكالة الانباء الإيرانية الرسمية، خلال لقائه مع رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني أكبر هاشمي رفسنجاني الأحد، ان الاتفاق الأمني مع العراق «لا يخدم مصالح الشعب العراقي».

من جانب آخر اصدر المرجع الديني في لبنان محمد حسين فضل الله فتوى دينية قال فيها انه لا يحق للحكومة العراقية «شرعنة» الوجود الاجنبي العسكري في العراق.

وقال فضل الله ان اي اتفاقية أمنية لا بد ان تتضمن انسحابا فوريا وغير مشروط للقوات الأمريكية من العراق.

وقد اصدر المرجع الديني اللبناني فتواه تلك بناء على طلب مشورة فقهية من عدد من اعضاء مجلس النواب العراقي، طلبوا فيها رأيه بخصوص الاتفاقية محل التساؤل.

ووفق المسودة التي تعد الأحدث، ستسحب القوات الأمريكية من المدن والبلدات والقرى العراقية بتاريخ لا يتعدى حزيران المقبل، على أن تسحب جميع القوات بتاريخ لا يتعدى نهاية ٢٠١١.

كما تنص المسودة على جواز أن يقاضي العراق التجنيد والمدنيين الأميركيين في حال ارتكابهم «جنايات خارج معسكراتهم بشكل متعمد وعندما يتكونون خارج الواجب»، ووفق المسودة، فإن واشنطن قدمت تنازلات تعدها مهمة لبغداد، وهو ما سبق لرئيس الحكومة نوري المالكي أن أعلنه قبل أيام.

لوقف تمرير الاتفاقية، ويتعين على الحكومة أن تراجع الاتفاقية خلال الأسبوع وفق المسؤولين، على أن ترسلها لاحقا إلى البرلمان من أجل المصادقة عليها.

وكان وزير الخارجية هوشيار زبيري قد صرح الإثنين الماضي إنه من غير المرجح أن يقر البرلمان الاتفاقية قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية في الرابع من تشرين الثاني.

وقال زبيري في تصريحات لفضاء «العربية»، إن العراق مازال يأمل في إبرام الاتفاق قبل نهاية العام الجاري عندما ينتهي قرار مجلس الأمن الذي يفوض بالوجود الأمريكي ولكنه اقر بوجود صعوبات في التوصل إلى اتفاق بين الزعماء العراقيين.

وأوضح زبيري «الهدف هو توقيع الاتفاقية الأمنية في أسرع وقت حتى من الأفضل قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٤ تشرين الثاني، لكن حسب المعطيات الموجودة في الساحة والتجاذبات السياسية لا نعتقد بان هذا ممكن حاليا».

واقامت مصادر إن القتل الوحيدة التي أقرت المعاهدة بدون تحفظ هي الأحزاب الكردية

وكان رئيس أركان القوات الامريكية قد حذر امس الاول من عواقب عدم توقيع الاتفاقية الامنية مع واشنطن بالقول ان من شأن ذلك تعريض الامن في العراق الى مخاطر جدية.

وقال الأدميرال مايكل مولن، في تصريحات للصحفيين على متن طائرة عسكرية كان يستقلها في زيارة الى أوروبا، ان أمن العراق «سيواجه عواقب وخيمة» اذا لم توقع تلك الاتفاقية، التي توفر الغطاء القانوني للوجود العسكري الأمريكي في العراق.

واضاف القائد العسكري الامريكي قائلا: «صار واضحا ان الوقت بدأ ينفد، وانه مع نهاية هذا العام لن تكون القوات العراقية قد امتت استعدادها وقدرتها على تولي مهام الامن في البلاد».

ووضح مولن انه على الرغم من ان النقاش والمنطقة هور الحج ومنطقة الخناسة إلى مراجعة مقر «لكنني قلق بشكل متزايد من موضوع الشعرات المطروحة والجدل العام الحالي في العراق»، وكرر مولن الاتهامات الامريكية لطهران في التدخل بالشأن العراقي، بالقول ان «صار واضحا ان الايرانيين يعملون بقوة وجدية

العراق بحلول منتصف العام القادم ومغادرة البلاد بحلول نهاية عام ٢٠١١ مالم يطلب منها البقاء» غير أن المعاهدة تعذرت مجددا عندما رفض اجتماع للكتل السياسية العراقية الموافقة عليها. واجتمعت الحكومة العراقية في جلستها الأسبوعية الثلاثاء الماضية، وناقشت المسودة، وفق الدباغ، الذي دعا الوزراء إلى تقديم اقتراحاتهم بشأن هذه التعديلات حتى تتم مناقشتها مع الأميركيين.

ويبدو الإعلان انقلابا في موقف بغداد التي وصفت من قبل مسودة الأسبوع الماضي بأنها نض نهائي وقالت يوم السبت إن من المستبعد إعادة التفاوض عليها. وأحجم الزعماء السياسيون من معظم الأحزاب عن تأييد النص في اجتماع عقد يوم الأحد.

وفي السياق لم يستبعد مسؤولون أمريكيون كبار احتمالات إعادة التفاوض في حال رفض البرلمان المعاهدة.

وقال مسؤولان أمريكيان رفيعا المستوى لسي ان ان إنه من المحتمل أن تعيد الولايات المتحدة التفاوض على نص الاتفاقية لأن البديل تغير إشكالات.

الأمم المتحدة. وينتهي التفويض القانوني للجيش الأمريكي بالعراق في ٣١ كانون الأول. وأشار إلى وجود «تحفظ كبير على مزيد من العمل على المشروع» لدى الجانب الأمريكي، محذرا من أن الإدارة على وشك التوقف عن المضي قدما في إقرار الاتفاقية.

ولكنه استدرك: «إذا أرادوا الإشارة إلى شيء لم تكن قد فكرنا به، علينا أن نتعامل معه جديا». وأضاف «ما ينبغي أن يحدث بالنسبة لنا هو انجاز اتفاق وضع القوات. انه اتفاق جيد.. جيد بالنسبة لنا وجيد بالنسبة لهم. فهو يحمي السيادة العراقية».

الى ذلك أعلنت الحكومة أنها تريد «تعديلات» على مسودة الاتفاقية الأمنية التي تنظم وجود القوات الأمريكية في العراق.

وأوضح المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في تصريحات صحفية أن الحكومة أت «بالإجماع أن الاتفاقية تحتاج إلى تعديلات ضرورية». وتوصلت واشنطن وبغداد إلى اتفاق على نص نهائي للمعاهدة الأسبوع الماضي، يستلزم من الولايات المتحدة أن تسحب قواتها من مدن

وكان غيئس يتحدث للصحفيين في مكتبه في البيتاغون بعد أن أخفق مشروع الاتفاق الأمني في الحصول على تأييد بين الشخصيات القيادية في العراق مادفعهم الى المطالبة بتغيير في الوثيقة.

واضاف ان الوقت يمضي، وعلينا أن نستمر في السير قدما لكي لا يدهمنا الوقت.

وقال: «لم نقل الباب، إلا أننا على وشك اقفاله». وهدد بأنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق، فإن القوات الأمريكية بالعراق «ستكون مضطرة لأن توقف أي شيء تقوم به».

وأبدى غيئس تحفظا كبيرا على تعديل المشروع النهائي للاتفاق الذي يتم درسه حاليا بين بغداد وواشنطن بعد تسعة اشهر من المفاوضات الضمنية. وتابع أن «عدم وجود اتفاق حول وضع القوات الأمريكية في العراق أو حتى عدم تجديدها تفويض الأمم المتحدة، ستكون لهما عواقب وخيمة».

وقال الوزير الأمريكي: «هناك خياران فقط: إما اتفاق على وضع القوات الأمريكية، وإما تجديد تفويض الأمم المتحدة. إلا أننا لا نملك اليوم ضمانا بالحصول على ما نريد عبر التوجه إلى

نيجيرفان: إقليم كردستان بوابة آمنة نحو إعمار العراق



نيجيرفان بارزاني

نشأتات وفعاليات فرقة الزيتون، لافتاً إلى عدد من المشاريع التي قدمتها فرقة الزيتون في الإقليم، إضافة إلى تدريب وتهيئة الملاكات الحكومية وقال: من الجوانب التي ساعدتنا بها وكالة كويكا الكورية كانت تنمية القدرات البشرية، إضافة إلى المساهمة في تهيئة مراكز التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات، معرباً عن أمله بأن تحل الشركات الكورية محل قوات الزيتون ووكالة كويكا للمشاركة في عملية إعادة إعمار العراق من خلال إقليم كردستان كبوابة آمنة نحو العراق قائلاً: نحن متأكدون بأن آثار نشاطات الزيتون وكويكا ستبقى في ذاكرة الكرد إلى أمد بعيد ومتى ما زار أي فرد كورياً إقليم كردستان بعد اعوام سيرى ما قدمته قوات بلاده في هذه المنطقة خاصة هذه المكتبة وكيف شارك بناؤهم في عملية البناء وساعدوا اهالي هذا الاقليم على اعادة عافيتهم بعد سنوات من الدمار والخراب في ظل النظام البائد، عندما كان هذا المكان لقتل ودفن مئات من الشباب الكرد، متفقاً أن تبادل الشركات الكورية وقرار شجاع للمجئى الى كردستان للمشاركة في عملية اعادة البناء.

فؤاد عثمان / أربيل

حضور نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان وجانك كوانك قائد العمليات الكورية في العراق وسفير كوريا الجنوبية لدى العراق وقائد فرقة الزيتون الكورية وعدد من وزراء حكومة إقليم كردستان ومسؤولين حزبيين وحكوميين، جرى قبل ظهر امس الأربعاء، افتتاح مكتبة الزيتون بمدينة أربيل.

تتألف المكتبة من طابقين شيدت على مساحة قدرها ٣٧٥٠ متراً مربعاً وبكلفة أربعة ملايين دولار أمريكي، وتتألف المكتبة من قاعة للكتب والصحف وثلاث قاعات للمطالعة وغرفتين للكمبيوتر والانترنت، إضافة إلى قاعة الصناعات اليدوية وقاعتين للثقافة الكورية ونشاطات وفعاليات فرقة الزيتون الكورية.

وفي كلمة له عبر جانك كوانك قائد عمليات القوات الكورية في العراق عن سروره للمشاركة في هذه المناسبة، معرباً عن شكره لرئيس حكومة الإقليم والسفير الكوري لحضورهما هذه المراسيم، مؤكداً أن هذا المشروع هو أهم وأخر مشاريع فرقة الزيتون قبل عودتها إلى بلادها بعد خدمات قدمتها خلال فترة خمس سنوات.

واضاف: نتمنى أن تصبح هذه المكتبة مكاناً مهماً لتحقيق آمانيات الشباب الكرد مكاناً لتوطيد العلاقات الكورية الكردية.

وفي كلمة له رحب نيجيرفان بارزاني بمشاركة هذه المراسيم، معبراً عن سروره لافتتاح هذا الصرح الثقافي الذي شيدته القوات الكورية في أربيل كهدية إلى أهالي المدينة.

وقال قبل خمس سنوات عندما جاءت القوات الكورية إلى كردستان لم تكن لدينا رؤيا واضحة حول الكوريين، والقوات الكورية أثبتت حسن نيتها وطبقت الشعار الذي رفعته منذ البداية (نحن أصدقاءكم..)

وطبقت هذا الشعار بكل جدية واحلاص، كما وفرت هذه القوات لنا فرصة الاستفادة من التجربة الكورية الجنوبية الغنية.

وأشار رئيس حكومة إقليم كردستان الى

عطا يؤكد قدرة القوات الأمنية على تسلم المهام الامنية في عموم البلاد

بغداد / هشام الركابي

عطا ان قيادة عمليات بغداد قامت باجراء مراسم رسمية لتسليم ملفات المتطوعين من قبل القوات المتعددة الجنسيات في جميع القواطع اعتباراً من الخامس من تشرين الأول وانتهت في الثاني عشر من تشرين الأول ٢٠٠٨ الجاري. وتابع تم تدقيق جميع الملفات على ضوء الإستثمارات التي اعدها لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، وتم تسليم ملف (٥١٣٥) واحد وخمسين ألفاً ومئة وخمسة وثلاثين مطوعاً إلى لجنة دمج الميليشيات التابعة الى لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، والتي ستقوم بدورها بدفع الرواتب الخاصة بالمعتاقين ابتداءً من يوم الخامس عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٨.

مؤكدا حرص الحكومة على إنهاء هذا الملف وإتمام عمليات الدمج والتعيين والإستمرار بصرف الرواتب الشهرية لجميع المعتاقين حتى يتم الإنهاء من هذا الملف بصورة كاملة. وبشأن عودة العوائل المهجرة اشار الى ان عودة العوائل المهجرة إلى مناطق سكناها تتواصل في مختلف القواطع وبوتيرة تصاعديّة، حيث بلغ عدد العوائل العائدة منذ بداية خطة فرض القانون وبلغاية الأول من أيلول ٢٠٠٨ (٧٥٦٦) عائلة، في

بغداد / هشام الركابي
أكد الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا ان القوات الامنية العراقية قادرة على تسلم المهام الامنية في عموم البلاد. وقال عطا في مؤتمر صحفي عقده امس الاول بمبنى قصر المؤتمرات ان الاجهزة الامنية باتت مهيأة لتسليم الملف الامني خصوصا بعد زيادة عديد تلك القوات وتطور قدراتها الامنية، مضيفا انها تسلمت المهام الامنية في ١١ محافظة وقريبا سيتم تسلم المهام في بقية المحافظات الاخرى.

وفي موضوع اخر اوضح الناطق باسم خطة فرض القانون ان الاجراءات الامنية المشددة في بغداد ساهمت في خفض وتيرة الاعمال الارهابية على الرغم من ان تلك الاجراءات ادت الى حدوث العديد من الاختناقات المرورية في معظم شوارع بغداد. مبينا ان قيادة عمليات بغداد وبالتنسيق مع امانة بغداد ستعمل على اعادة فتح العديد من الطرق والمنافذ الرئيسية خصوصا في وسط العاصمة ومنافذ مدينة الصدر التي اغلقت منافذها في الونة الاخيرة بسبب حدوث بعض العمليات الارهابية.

وعن ملف ابناء العراق (الصحوات) أكد اللواء قاسم عطا ان قيادة عمليات بغداد قامت باجراء مراسم رسمية لتسليم ملفات المتطوعين من قبل القوات المتعددة الجنسيات في جميع القواطع اعتباراً من الخامس من تشرين الأول وانتهت في الثاني عشر من تشرين الأول ٢٠٠٨ الجاري. وتابع تم تدقيق جميع الملفات على ضوء الإستثمارات التي اعدها لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، وتم تسليم ملف (٥١٣٥) واحد وخمسين ألفاً ومئة وخمسة وثلاثين مطوعاً إلى لجنة دمج الميليشيات التابعة الى لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، والتي ستقوم بدورها بدفع الرواتب الخاصة بالمعتاقين ابتداءً من يوم الخامس عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٨.

